الحق في النسيان الإداري وحماية البيانات البيومترية في الفضاء العام نحو إعادة صياغة التوازن بين الشفافية الرقمية والخصوصية الدستورية

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث، والمستشار، والخبير، والفقيه، والمؤلف القانوني، والمحاضر الدولي في القانون

حقوق الملكية الفكرية

يُمنع نهائياً النسخ، أو الاقتباس، أو الترجمة، أو الطبع، أو النشر، أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف.

جميع الحقوق محفوظة للطبعة الأولى.

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة وأبي الطاهر

اللذين علما أن الإرادة لا تنحصر في اللحم والدم، بل تمتد إلى كل فاعل أخلاقي وقانوني

أدام الله لهما النور في قبورهما، وجعل مثواهما فردوساً من الجنان

وإلى ابنتي الحبيبة صابرينال، ذات الجذور المصرية الجزائرية

يا من تمثلين المستقبل الذي نصنعه بقوانين عادلة وواقع إنساني أعمق

أضع بين يديكِ هذا الجهد، عسى أن يكون منهجاً يضيء لكِ درب المعرفة والعدالة.

الورقة البحثية باللغة العربية

العنوان: الحق في النسيان الإداري وإعادة تأطير حماية البيانات البيومترية في ظل التحول الرقمي للدولة

الملخص التنفيذي: يبحث هذا العمل في الإشكالية القانونية الناشئة عن تعارض حق الإدارة في الأرشفة الرقمية الشاملة مع الحق الدستوري في النسيان والخصوصية، خاصة فيما يتعلق بالبيانات البيومترية الحساسة. ويناقش قصور النماذج التقليدية لحماية البيانات في استيعاب الطبيعة الدائمة وغير القابلة للاستبدال للبيانات الحيوية، ويقترح نظرية التقادم الرقمي الإداري كإطار قانوني جديد يوازن بين الشفافية ومكافحة الفساد من جهة، والكرامة الإنسانية والخصوصية من جهة أخرى. ويعتمد المنهج التحليلي النقدي والمقارن، مع دمج فلسفة القانون الرقمي والأخلاقيات التطبيقية، لتقديم تشريع إداري رقمي متكامل يحدد شروط الحذف، وآليات التعتيم الرقمي، وضمانات الرقابة القضائية المستقلة.

الكلمات المفتاحية: النسيان الإداري، البيانات البيومترية، التقادم الرقمي، الأرشفة الإدارية، الخصوصية الدستورية، حق المحو الرقمي، التوازن بين الشفافية والكرامة.

الإشكالية البحثية: كيف يمكن للإدارة العامة أن توفّق بين واجبها القانوني في حفظ الوثائق والسجلات الرقمية لضمان الشفافية ومكافحة الفساد، وحق المواطن الدستوري في محو آثاره الإدارية الرقمية والنسيان بعد انتهاء الغرض منها؟ وما هي الضوابط القانونية اللازمة لحماية البيانات البيومترية من الاستغلال أو التخزين المؤبد غير المبرر؟

المنهجية: منهج تحليلي نقدي للنصوص التشريعية والأحكام القضائية الإدارية والدستورية، منهج مقارن متقدم يشمل تجارب الاتحاد الأوروبي، فرنسا، كوريا الجنوبية، والبرازيل، ومنهج بيني يدمج القانون الإداري مع فلسفة البيانات، والأخلاقيات الرقمية، وحقوق

الإنسان.

النتائج: استحالة التطبيق الحرفي لقوانين الأرشيف التقليدية على البيانات البيومترية، ضرورة تبني نموذج التقادم الرقمي الإداري المشروط، جدوى التعتيم الرقمي كبديل عن الحذف المطلق في قضايا المصلحة العامة، وحاجة ماسة لهيئات رقابية مستقلة تراقب دورة حياة البيانات الحيوية.

الخاتمة: الانتقال إلى نظام إداري يعترف بالنسيان الرقمي ليس تراجعاً عن الشفافية، بل تطور دستوري يحفظ كرامة الإنسان في العصر الرقمي، ويتطلب تشريعاً واضحاً يحدد مدد التخزين، وشروط الحذف، وآليات الرقابة، مع ضمانات قضائية فعالة تمنع التحول إلى مجتمع مراقبة إدارية دائمة.

المقدمة

يُعدّ ظهور الحق في النسيان الإداري وحماية البيانات البيومترية من أعمق التحولات الدستورية والقانونية التي شهدها العصر الرقمي، حيث انتقلت الإدارة من نموذج يعتمد على حفظ الوثائق الورقية المحدودة العمر والقابلة للتلف، إلى واقع رقمي تتشابك فيه قواعد البيانات الضخمة، والبيانات الحيوية الدائمة، والأرشفة الإلكترونية المؤبدة، مما يهزّ أسس النظريات التقليدية في الشفافية، ومكافحة الفساد، وخصوصية الفرد. إن الإشكالية الجوهرية لم تعد تقتصر على مدى مشروعية جمع البيانات لأغراض إدارية، بل تطالّ جوهر العلاقة بين المواطن والدولة الرقمية، وطبيعة الحق في المحو، وحدود الأرشفة المؤبدة، وضمانات الكرامة الإنسانية في ظل أنظمة قد تحتفظ ببيانات بيومترية حساسة مدى الحياة دون مبرر إداري مباشر. ينطلق هذا المؤلف من فرضية مركزية مفادها أن النموذج التقليدي القائم على ثنائية الحفظ المطلق أو الحذف الكامل لم يعد قادراً على استيعاب تعقيد الفضاء الرقمي الإداري، مما يستدعي الانتقال إلى إطار قانوني جديد يقوم على الحق في النسيان الإداري المشروط، ونظرية التقادم الرقمي، وآليات

التعتيم الذكي، ورقابة قضائية متخصصة. ويهدف العمل إلى تقديم إطار فقهي وتشريعي متكامل يوازن بين حماية المرتفقين، وحفز الابتكار الإداري الرقمي، وحفظ مبادئ الدولة القانونية، دون الوقوع في فخ التقييد المفرط أو التخلي عن الضمانات الدستورية. تمّ تصميم الهيكل المنهجي للكتاب في عشرين فصلاً متسلسلاً، ينتقل من التأصيل النظري، مروراً بالتحليل النقدي للنماذج القائمة، وصولاً إلى الاقتراحات التشريعية، وآليات حماية البيانات البيومترية، ورقابة المشروعية الرقمية، مع الربط المستمر بالتجارب المقارنة والمتطلبات المؤسسية. ويُختتم العمل بخاتمة تأسيسية تحدد مسارات التطوير القانوني المستقبلي، مع التأكيد على أن الحق في النسيان الإداري ليس استثناءً تقنياً عابراً، بل تحول جوهري في مفهوم الخصوصية، والسلطة، والعدالة الإدارية. إن الاعتراف بطبيعة البيانات البيومترية كجزء من الهوية الإنسانية لا يعني التخلي عن الشفافية الإدارية، بل إعادة صياغة أدوات الأرشفة، والضمان، والمساءلة بما يتناسب مع واقع العصر الرقمي، ويحفظ التوازن الدقيق بين كفاءة الإدارة وحقوق المواطنين. عسى أن يكون هذا العمل مرجعاً

منهجياً للباحثين، والمشرعين، والقضاة، والممارسين الإداريين، يسهم في بناء نظام إداري رقمي متين، عادل، وقابل للتطور المستمر.

الفصل الأول

الإطار النظري والتأصيل الفقهي للحق في النسيان الإداري

يُشكّل الحق في النسيان الإداري مفهوماً قانونياً ناشئاً يعكس تحولاً جذرياً في العلاقة بين الفرد والدولة الرقمية، وقد استقرّ الفقه التقليدي على أولوية حفظ السجلات الإدارية لضمان الشفافية، ومساءلة الإدارة، وحقوق الدفاع، إلا أن التراكم الرقمي غير المحدود للبيانات يُنتج آثاراً سلبية على الكرامة الإنسانية، وفرص الاندماج المهني، والحق في بداية جديدة. وينطلق هذا الفصل من إشكالية نظرية محورية مفادها أن استمرار تطبيق مبدأ الأرشيف المؤبد دون ضوابط رقمية يُنتج مراقبة إدارية ضمنية، ويُهدّد الحق

الدستوري في الخصوصية، ويقوّض مبدأ تناسُب التخزين مع الغرض الإداري. وتحليلياً، يُبيّن الفقه أن الحق في النسيان لا يعني محو التاريخ الإداري بالكامل، بل إعادة تأطير دورة حياة البيانات لتصبح محدودة زمنياً ووظيفياً، مع استثناءات واضحة لقضايا الفساد والجرائم الجسيمة. ومنهجياً، يعتمد الفصل على تفكيك العناصر التقليدية للأرشفة الإدارية، وإظهار مواطن القصور عند تطبيقها على الفضاء الرقمي، مع اقتراح تعريف جديد للنسيان الإداري يربطه بانتهاء الغرض المباشر، وعدم وجود مصلحة عامة عليا، وضمانات التعتيم الرقمي. ويربط الفصل بين هذا التعريف الجديد وبين ضرورة تطوير نظرية التقادم الرقمي الإداري، حيث لا يمكن فصل الحق في المحو عن طبيعة البيانات المخزنة. واستناداً إلى ذلك، يخلص الفصل إلى أن النسيان الإداري يُعدّ حقاً دستورياً مشتقاً من الكرامة والخصوصية، شريطة استيفائه شروط انتهاء الغرض، وعدم التعارض مع المصلحة العامة، والخضوع لرقابة قضائية مستقلة، مما يمهد الطريق لإعادة تأطير حماية البيانات البيومترية في الفصل التالي.

الفصل الثاني

تطور مفهوم الخصوصية الدستورية في ظل التحول الرقمي للإدارة

تُعدّ الخصوصية الدستورية حقاً أساسياً تطور تاريخياً ليشمل حماية المسكن، والمراسلات، والحياة الخاصة، وامتد في العصر الرقمي ليشمل حماية البيانات الشخصية، والهوية الرقمية، والسجلات الإدارية الإلكترونية. وينطلق هذا الفصل من إشكالية قانونية جوهرية مفادها أن استمرار التعامل مع الخصوصية كمجرد حق سلبي في عدم التدخل يُنتج فراغاً قانونياً أمام الإدارة الرقمية التي تجمع وتحلل وتحتفظ بالبيانات بشكل آلي ومستمر، مما يهدّد جوهر الحرية الفردية. وتحليلياً، يُظهر التطور الفقهي أن الخصوصية لم تعد تقتصر على العزلة المادية، بل امتدت لخدمة أغراض رقمية وضمانية، مما يبرر اقتراح نموذج الخصوصية الوظيفية الديناميكية كحق إيجابي يتضمن السيطرة على البيانات، الحق في المعرفة، الحق في

التصحيح، والحق في المحو. ومنهجياً، يعتمد الفصل على تحليل النماذج الدستورية والقضائية المعاصرة، واستخلاص المعايير الوظيفية التي تحكم التوازن بين الشفافة الإدارية والخصوصية الفردية، مع تفنيد حجج الأرشيف المطلق القائمة على الخلط بين المصلحة العامة والمراقبة الدائمة. ويربط الفصل بين الاعتراف بالخصوصية الرقمية الديناميكية وبناء نظام حماية بيانات إداري متكامل، حيث تصبح السيطرة على البيانات أداة ضمان وليس عائقاً إدارياً. ويخلص الفصل إلى أن الخصوصية الدستورية الرقمية تُعدّ ضرورة قانونية ومؤسسية، تُسهّل الثقة في التحول الرقمي، وتسرّع الامتثال القانوني، وتحفظ كرامة المواطن، مما يستدعي الانتقال في الفصل التالي إلى تحليل خصائص البيانات البيومترية واستثنائيتها القانونية.

الفصل الثالث

خصائص البيانات البيومترية واستثنائيتها في الإطار القانوني الإداري

تُعدّ البيانات البيومترية مثل بصمات الأصابع، التعرف على الوجه، القزحية، والصوت، من أكثر أنواع البيانات حساسية ودقة، نظراً لارتباطها المباشر بالهوية البيولوجية للإنسان، وعدم قابليتها للتغيير أو الاستبدال في حال الاختراق أو التسريب. وينطلق هذا الفصل من إشكالية تطبيقية محورية مفادها أن استمرار معاملة البيانات البيومترية كبيانات إدارية عادية يُنتج مخاطر وجودية على الهوية الفردية، ويُعقّد آليات التعويض عند الانتهاك، ويهدّد مبدأ التناسب بين جمع البيانات والغرض الإداري المحدد. وتحليلياً، يُبيّن الفصل أن الطبيعة الدائمة والفريدة للبيانات الحيوية تجعلها غير قابلة للتقادم الزمني الطبيعي، مما يفرض معالجة قانونية خاصة تفصلها عن البيانات الإدارية العامة، مع اشتراط موافقة صريحة، غرض محدد ومحدد زمنياً، وتشفير متقدم، وحذف إلزامي عند انتهاء الغرض. ومنهجياً، يعتمد الفصل على تحليل الأحكام القضائية والتشريعات المقارنة، وتفكيك معايير المعالجة التقليدية، وإظهار الفجوة بين الطبيعة البيولوجية للبيانات والأطر القانونية القائمة، مع اقتراح معايير بديلة للحماية تعتمد على تصنيف الحساسية، حدود

التخزين، وآليات المراقبة المستقلة. ويربط الفصل بين خصوصية البيانات البيومترية وبين ضرورة الانتقال إلى نموذج حماية استثنائي، يُراعي الطبيعة غير القابلة للاستبدال دون التخلي عن متطلبات الأمن الإداري. ويخلص الفصل إلى أن البيانات البيومترية تحتاج إلى إطار قانوني استثنائي يحد من جمعها، ويضبط تخزينها، ويضمن حذفها الآمن، مما يستلزم تطوير نظرية التوازن الرقمي بين الشفافة والكرامة، وهو ما سيتناوله الفصل التالي بالتفصيل.

الفصل الرابع

نظرية التوازن بين الشفافة الإدارية وحق النسيان الرقمي

استقرّ القضاء الإداري على مبدأ الشفافة الإدارية كأداة أساسية لمكافحة الفساد، وضمان المساءلة، وبناء الثقة العامة، إلا أن هذا المبدأ يفترض وجود حدود معقولة لجمع البيانات، وارتباطها المباشر بالغرض

الإداري، وإمكانية مراجعتها أو حذفها عند زوال المبرر القانوني. وينطلق هذا الفصل من إشكالية نظرية وعملية مفادها أن تطبيق مبدأ الشفافة بشكل مطلق على البيانات الرقمية والبيومترية يُنتج غموضاً في حدود الخصوصية، ويُضعف آلية حماية الكرامة، ويُعقّد رقابة المشروعية الإدارية. وتحليلياً، يُظهر الفصل أن التعارض الظاهري بين الشفافة والنسيان ليس حتمياً، بل نتاج غياب معايير تصنيف واضحة، وعدم تطبيق مبادئ التناسب والضرورة، وغياب آليات التعتيم الانتقائي، مما يفرض إعادة تعريف التوازن كعملية ديناميكية تخضع لمراجعة دورية. ومنهجياً، يعتمد الفصل على مقارنة بين معايير الشفافة التقليدية والمعايير الرقمية المقترحة، مع تحليل دور التعتيم الرقمي، وإخفاء الهوية الجزئي، وآليات الحذف المشروط في تحقيق التوازن، وربط ذلك بآليات الرقابة القضائية المستقلة. ويربط الفصل بين إعادة تعريف التوازن وبناء إطار تشريعي واضح يحدد أولوية الحقوق عند التعارض، ويضمن عدم تحول الشفافة إلى أداة مراقبة جماعية. ويخلص الفصل إلى أن نظرية التوازن تحتاج إلى تطوير جذري لاستيعاب التعقيد الرقمي، مما يمهد الطريق في الفصل التالي لاقتراح نموذج

التقادم الرقمي الإداري كأداة قانونية جديدة تضبط دورة حياة البيانات.

الفصل الخامس

نظرية التقادم الرقمي الإداري وضوابط دورة حياة البيانات

يُعدّ التقادم الرقمي الإداري مفهوماً قانونياً مستحدثاً يحدد المدة الزمنية القصوى المسموح بها لتخزين البيانات الإدارية، خاصة الحساسة والبيومترية، بعد انتهاء الغرض المباشر الذي جُمعت من أجله، مما يضمن عدم تحول الأرشيف إلى سجن رقمي دائم. وينطلق هذا الفصل من إشكالية تصميم مؤسسي محورية مفادها أن الاعتماد الحصري على الحفظ المؤبد أو الحذف الفوري يُنتج إما تعقيداً إدارياً غير مبرر، أو إفلاتاً من المساءلة التاريخية، مما يستلزم نموذجاً متدرجاً يربط مدة التخزين بطبيعة البيانات، وخطورة الغرض الإداري، وضمانات المراجعة الدورية.

وتحليلياً، يُبيّن الفصل أن نموذج التقادم الرقمي يقوم على ثلاث ركائز أساسية، أولاً تصنيف البيانات حسب درجة الحساسية والأثر على الخصوصية، ثانياً تحديد مدد تخزين إلزامية قابلة للتجديد المشروط فقط بوجود مبرر قانوني جديد، ثالثاً ربط الحذف الآلي بآليات التحقق المؤسسي والرقابة القضائية، مما يضمن توازناً بين المصلحة العامة والحق في النسيان.
ومنهجياً، يعتمد الفصل على تحليل الجدوى القانونية والتقنية للنموذج، مع مقارنة تجارب تحديد مدد التخزين في مجالات مشابهة، واستخلاص معايير التصنيف، والتجديد، والحذف، وربطها بضمانات الشفافة والمساءلة. ويربط الفصل بين نموذج التقادم الرقمي وبين ضرورة تطوير آليات رقابية متخصصة، حيث لا يمكن فصل إدارة دورة الحياة عن الرقابة الفعالة في البيئة الرقمية. ويخلص الفصل إلى أن التقادم الرقمي الإداري يُعدّ الإطار الأمثل لإدارة مخاطر التخزين المؤبد، مما يستدعي في الفصل التالي الانتقال إلى تحليل آليات الحذف الآلي والتعتيم الرقمي وإجراءات تفعيلها المؤسسي والقانوني.

الفصل السادس

آليات الحذف الآلي والتعتيم الرقمي وإجراءات تفعيلها

تُشكّل آليات الحذف الآلي والتعتيم الرقمي الضمانة التنفيذية لحماية الحق في النسيان الإداري، دون اللجوء المباشر إلى التقاضي الطويل، أو إثبات الضرر الفعلي، أو تعطيل سير المرفق العام. وينطلق هذا الفصل من إشكالية مؤسسية عملية مفادها أن غياب آلية حذف أو تعتيم رقمية واضحة وممولة مسبقاً في البيئة الإدارية الرقمية يُنتج تأخيراً في حماية الخصوصية، ويهدّد الثقة في التحول الرقمي، ويعرقل تبني أنظمة البيانات المتقدمة. وتحليلياً، يُبيّن الفصل أن آلية الحذف والتعتيم تعتمد على هيكل قانوني واضح، وشفافية تقنية كاملة، ومشاركة متعددة الأطراف تشمل الإدارة، المواطن، والهيئة الرقابية، مما يضمن استدامتها دون إثقال الميزانية العامة. ومنهجياً، يعتمد الفصل على تصميم نموذج تشغيلي متكامل لآلية المحو، يشمل مراحل الطلب، التحقق، التنفيذ الآلي، والمراجعة اللاحقة، مع ربط عمليات الحذف

بمعايير موضوعية واضحة، وانتهاء الغرض الإداري، ومدى الاعتماد الرسمي للنظام، وربط ذلك بآليات الطعن الإداري والقضائي. ويربط الفصل بين هيكل الحذف الرقمي وبين ضرورة تطوير رقابة قضائية متخصصة، حيث لا يمكن فصل الضمان التنفيذي عن الرقابة المشروعة على قرارات الأرشفة. ويخلص الفصل إلى أن آلية الحذف والتعتيم الرقمي تُعدّ ركيزة أساسية في النظام الإداري الرقمي، مما يمهد الطريق في الفصل التالي لتحليل معايير الشفافة الرقمية وإفصاح الإدارة عن سياسات التخزين كأساس للمساءلة والرقابة الفعالة.

الفصل السابع

معايير الشفافة الرقمية وإفصاح الإدارة عن سياسات التخزين

تُعدّ شفافة سياسات تخزين البيانات ومعالجتها شرطاً جوهرياً للمساءلة القانونية، والرقابة القضائية،

وحقوق الدفاع الإداري، إلا أن التعقيد التقني، وحقوق الملكية الفكرية، ومخاطر الأمن السيبراني تخلق توتراً دائماً بين الإفصاح الكامل والسرية التشغيلية. وينطلق هذا الفصل من إشكالية تنظيمية محورية مفادها أن غياب معايير إفصاح واضحة ومتدرجة يُنتج غموضاً قانونياً، ويُضعف رقابة المشروعية، ويهدّد حقوق المرتفقين في فهم مصير بياناتهم البيومترية والإدارية. وتحليلياً، يُبيّن الفصل أن الإفصاع الرقمي لا يعني بالضرورة كشف البنية التحتية بالكامل، بل يشمل الإفصاع عن معايير التصميم، أهداف التخزين، حدود الصلاحيات، مصادر البيانات، آليات التحقق، وسجلات الوصول، مع تطبيق مبدأ التدرج حسب درجة خطورة البيانات وأثرها على الحقوق الأساسية. ومنهجياً، يعتمد الفصل على تحليل النماذج التنظيمية للإفصاح في الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية والبرازيل، واستخلاص معايير التوازن بين الشفافة والأمن، مع اقتراح إطار قانوني للإفصاح المتدرج يربطه بآليات الاعتماد الرسمي، والرقابة المسبقة، والطعن الإداري. ويربط الفصل بين شفافة سياسات التخزين وتطوير رقابة قضائية متخصصة، حيث لا يمكن للقضاء ممارسة رقابته المشروعة دون وصوله لمعايير الإفصاح

الأساسية. ويخلص الفصل إلى أن الإفصاح الرقمي المتدرج يُعدّ شرطاً قانونياً ولازمياً للمساءلة الإدارية، مما يمهد الطريق في الفصل التالي لتحليل إشكالية الأرشفة المؤبدة وتأثيرها على رقابة المشروعية الإدارية.

الفصل الثامن

إشكالية الأرشفة المؤبدة وتحديات رقابة المشروعية

يُعدّ تعقيد قواعد البيانات، وعدم قابليتها للحذف الكامل في بعض الأنظمة القديمة، من أعمق التحديات التي تواجه رقابة المشروعية الإدارية، حيث يصبح من الصعب تحديد معايير الحفظ، أو اكتشاف الانتهاك، أو إثبات مخالفة مبدأ التناسب والغرض المحدد. وينطلق هذا الفصل من إشكالية قضائية وإدارية محورية مفادها أن استمرار الغموض التقني دون آليات تفسير أو تدقيق مُلزمة يُنتج إفلاتاً من الرقابة، ويُضعف مبدأ المشروعية، ويهدّد الحقوق الدستورية الأساسية.

وتحليلياً، يُبيّن الفصل أن الأرشفة المؤبدة ليست حتمية تقنية، بل نتيجة غياب معايير تصميم واضحة، وعدم تطبيق مبادئ الشفافة الوظيفية، وغياب آليات التدقيق المستقل، مما يفرض تطوير أدوات رقابية بديلة تعتمد على فحص المخرجات، تحليل أنماط الوصول، مراقبة الانحراف المعياري، والتدقيق الخارجي الدوري. ومنهجياً، يعتمد الفصل على تحليل أدوات الرقابة البديلة في البيئات الرقمية، مع اقتراح معايير قابلة للتطبيق قضائياً تشمل فحص التوافق المعياري، مراجعة سجلات الوصول، تحليل التحيز في التخزين، وإلزام الإدارة بتقديم تفسيرات مبسطة وقابلة للفحص، مع ربط ذلك بآليات الإيقاف الاحتياطي للأنظمة عالية الخطورة. ويربط الفصل بين مواجهة الأرشفة المؤبدة وتطوير كفاءات قضائية متخصصة، حيث لا يمكن فصل الرقابة الفعالة عن التأهيل التقني للقضاة والإداريين. ويخلص الفصل إلى أن الأرشفة المؤبدة يمكن احتواؤها قانونياً ومؤسسياً دون تجميد الابتكار، مما يمهد الطريق في الفصل التالي لتحليل دور القضاء الإداري في تطوير رقابة التوافق الرقمي لحماية البيانات.

الفصل التاسع

دور القضاء الإداري في تطوير رقابة التوافق الرقمي لحماية البيانات

يُعدّ القضاء الإداري الحارس الأخير لمبدأ المشروعية، وحقوق المرتفقين، واستقرار المرفق العام، إلا أن طبيعته التقليدية القائمة على فحص المشروعية الشكلية والموضوعية تواجه تحديات جسيمة أمام قرارات أرشفة بيانات معقدة، وغير قابلة للتعديل المباشر في بعض الحالات. وينطلق هذا الفصل من إشكالية قضائية محورية مفادها أن استمرار تطبيق أدوات الرقابة التقليدية دون تطويرها يُنتج عجزاً قضائياً، ويُضعف الثقة في العدالة الإدارية الرقمية، ويعرقل تبني أنظمة حماية البيانات المتقدمة.
وتحليلياً، يُبيّن الفصل أن رقابة التوافق الرقمي لا تتطلب من القاضي أن يصبح خبيراً تقنياً، بل تطوير أدوات فحص معيارية تشمل مراجعة أهداف التخزين، معايير التصميم، حدود الصلاحيات، سجلات الوصول، شهادات الاعتماد، وآليات التفسير الإداري، مع التركيز

على فحص المخرجات، ومدى توافقها مع المبادئ القانونية، وحقوق الدفاع، ومبدأ التناسب. ومنهجياً، يعتمد الفصل على تحليل التجارب القضائية المقارنة، مع اقتراح إنشاء دوائر متخصصة، أو هيئات رقمية فنية مستقلة، أو نظام خبراء قضائيين معتمدين، مع تطوير منصات طعن إلكترونية متكاملة، وآليات إيقاف احتياطي سريعة للأنظمة عالية الخطورة. ويربط الفصل بين تطوير الرقابة القضائية وبين ضرورة تأهيل القضاة إدارياً وتقنياً، حيث لا يمكن فصل الكفاءة القضائية عن الفهم الوظيفي لأنظمة البيانات الرقمية. ويخلص الفصل إلى أن القضاء الإداري قادر على التكيف مع التحول الرقمي دون التخلي عن مبادئ المشروعية، مما يمهد الطريق في الفصل التالي لتحليل آليات الطعن الإداري والرقابي في بيئة حماية البيانات.

الفصل العاشر

آليات الطعن الإداري والرقابي في ظل أنظمة الأرشفة الرقمية

تُعدّ آليات الطعن الإداري والرقابي الضمانة الأساسية لحماية الحقوق، وتصحيح الانحراف، وحفظ التوازن بين كفاءة الإدارة وعدالة القرار، إلا أن سرعة معالجة البيانات، وتعقدها التقني، وتعدد الجهات المشاركة يُنتج تحديات إجرائية جوهرية في البيئة الرقمية. وينطلق هذا الفصل من إشكالية إجرائية محورية مفادها أن استمرار تطبيق آليات الطعن التقليدية دون تكييفها يُنتج تأخيراً في العدالة، ويُضعف الفعالية الرقابية، ويعرقل حماية المرتفقين في ظل قرارات أرشفة فورية أو شبه فورية. وتحليلياً، يُبيّن الفصل أن الطعن الإداري الرقمي يحتاج إلى إجراءات سريعة، منصات إلكترونية متكاملة، آليات إيقاف احتياطي فورية، معايير واضحة لقبول الطعن، وربطه بمعايير الإفصاح الرقمي وشفافة البيانات، مع ضمان حق الدفاع، والوصول للتفسير الإداري المبسط، والمراجعة المستقلة. ومنهجياً، يعتمد الفصل على تصميم نموذج إجرائي متكامل للطعن الرقمي، يشمل مراحل التظلم الإداري، المراجعة الفنية، الطعن القضائي، آليات الإيقاف المؤقت، ومعايير التعويض السريع، مع ربط ذلك بصلاحيات الهيئات الرقابية المستقلة، ودور القضاء

الإداري في الرقابة اللاحقة. ويربط الفصل بين فعالية الطعن الرقمي وتطوير هيئات رقمية فنية متخصصة، حيث لا يمكن فصل المراجعة الإدارية عن الرقابة القضائية الفعالة. ويخلص الفصل إلى أن آليات الطعن الإداري تحتاج إلى تكييف جذري لتواكب سرعة وتعقيد أنظمة الأرشفة الرقمية، مما يمهد الطريق في الفصل التالي لتحليل دور الهيئات الرقابية المستقلة في الإشراف على معالجة البيانات البيومترية.

الفصل الحادي عشر

دور الهيئات الرقابية المستقلة في الإشراف على معالجة البيانات البيومترية

تُعدّ الهيئات الرقابية المستقلة ركيزة أساسية في حوكمة البيانات، وضمان التوازن بين الابتكار والإشراف، وحماية الحقوق في البيئات الرقمية المعقدة، إلا أن طبيعتها التقليدية القائمة على الرقابة اللاحقة أو المراجعة الوثائقية تواجه تحديات أمام أنظمة معالجة

بيومترية ذاتية التنفيذ. وينطلق هذا الفصل من إشكالية مؤسسية محورية مفادها أن غياب هيئات رقمية فنية متخصصة، ومستقلة، ومُؤهلة تقنياً يُنتج فجوة إشرافية، ويُضعف المساءلة، ويعرقل تبني أنظمة حماية البيانات في الإدارة العامة بشكل آمن ومتوازن. وتحليلياً، يُبيّن الفصل أن الهيئة الرقابية المستقلة تحتاج إلى صلاحيات واسعة تشمل المراجعة المسبقة، الاعتماد الرسمي، التدقيق الدوري، فرض معايير الإفصاح، فرض عقوبات الامتثال، الإيقاف الاحتياطي للأنظمة عالية الخطورة، والتعاون مع القضاء الإداري في الرقابة المشتركة، مع ضمان الاستقلالية المالية، والإدارية، والتقنية. ومنهجياً، يعتمد الفصل على تحليل النماذج الرقابية المقارنة، مع اقتراح هيكل مؤسسي متكامل يشمل لجاناً فنية متخصصة، أنظمة مراقبة مستمرة، مؤشرات أداء رقمية، وآليات تعاون مع المطورين والمشغلين، مع ربط ذلك بضمانات الشفافة، والمساءلة العامة، والرقابة البرلمانية. ويربط الفصل بين فعالية الهيئة الرقابية وتطوير معايير وطنية موحدة، حيث لا يمكن فصل الإشراف المستقل عن الإطار التنظيمي الواضح. ويخلص الفصل إلى أن الهيئات الرقابية المستقلة تُعدّ ضرورة مؤسسية لا غنى

عنها، مما يمهد الطريق في الفصل التالي لتحليل معايير الاعتماد الرسمي والترخيص المسبق لأنظمة الأرشفة البيومترية.

الفصل الثاني عشر

معايير الاعتماد الرسمي والترخيص المسبق لأنظمة الأرشفة البيومترية

يُعدّ الاعتماد الرسمي والترخيص المسبق الآلية الوقائية الأساسية لضمان توافق أنظمة الأرشفة مع المعايير القانونية، والأخلاقية، والتقنية، قبل دمجها في الهيكل الإداري، إلا أن غياب معايير واضحة، وموحدة، وقابلة للتطبيق يُنتج مخاطر قانونية، ويشكك في مشروعية الشروط الصادرة عنها. وينطلق هذا الفصل من إشكالية تنظيمية محورية مفادها أن اعتماد أنظمة الأرشفة دون معايير اعتماد واضحة، ومراجعة مستقلة، واختبارات توافق صارمة يُنتج قرارات غير مشروعة، ويُضعف المساءلة، ويعرقل حماية الحقوق الإدارية

الأساسية. وتحليلياً، يُبيّن الفصل أن الاعتماد الرسمي يحتاج إلى معايير تقنية تشمل دقة النظام، شفافة البيانات، حدود الصلاحيات، آليات الأمان السيبراني، معايير التفسير، واختبارات التوافق القانوني، مع ربطه بترخيص مشروط، ومراجعة دورية، وسحب الاعتماد عند عدم الامتثال. ومنهجياً، يعتمد الفصل على تصميم إطار اعتماد متكامل، يشمل مراحل التقييم المسبق، الاختبارات المعيارية، شهادات الاعتماد، سجلات التدقيق، آليات المراجعة الدورية، وعقوبات عدم الامتثال، مع ربط ذلك بصلاحيات الهيئات الرقابية، ودور القضاء في الرقابة اللاحقة. ويربط الفصل بين فعالية الاعتماد وتطوير معايير وطنية موحدة، حيث لا يمكن فصل الترخيص المسبق عن الإطار التنظيمي الواضح. ويخلص الفصل إلى أن الاعتماد الرسمي والترخيص المسبق يُعدّان ركيزة وقائية أساسية، مما يمهد الطريق في الفصل التالي لتحليل مسؤولية المطور والمشغل في البيئة الإدارية الرقمية.

الفصل الثالث عشر

مسؤولية المطور والمشغل في البيئة الإدارية الرقمية لحماية البيانات

تُعدّ مسؤولية المطور والمشغل عنصراً جوهرياً في سلسلة المساءلة الرقمية، إلا أن تعقيد الأنظمة، وتعدد الجهات المشاركة، وطبيعة التعلم الذاتي تُنتج غموضاً في تحديد المسؤول عند حدوث ضرر إداري أو انتهاك للبيانات البيومترية. وينطلق هذا الفصل من إشكالية قانونية محورية مفادها أن عدم وضوح معايير مسؤولية المطور والمشغل يُنتج إفلاتاً من المساءلة، ويُضعف حوافز الابتكار المسؤول، ويعرقل حماية المرتفقين في ظل أنظمة إدارية معقدة. وتحليلياً، يُبيّن الفصل أن المسؤولية لا تقتصر على الخطأ المباشر، بل تمتد ليشمل عيب التصميم، تحيز البيانات، غياب معايير الأمان، عدم الإفصاح الكافي، وعدم الامتثال لمعايير الاعتماد، مع ربط درجة المسؤولية بدرجة التحكم، الاستقلالية الرقمية، ومدى الاعتماد الرسمي للنظام. ومنهجياً، يعتمد الفصل على تحليل نماذج المسؤولية المقارنة، مع اقتراح معايير توزيع المسؤولية تشمل مسؤولية المطور عن

التصميم والبيانات، مسؤولية المشغل عن التشغيل والمراقبة، مسؤولية الإدارة عن الاعتماد والرقابة، وربط ذلك بآليات التعويض المشترك، والعقوبات التصاعدية، والضمانات المالية المتدرجة. ويربط الفصل بين وضوح المسؤولية وتطوير عقود إدارية رقمية واضحة، حيث لا يمكن فصل المساءلة عن الإطار التعاقدي المحدد. ويخلص الفصل إلى أن توزيع المسؤولية بين المطور والمشغل والإدارة يحتاج إلى إطار قانوني واضح، مما يمهد الطريق في الفصل التالي لتحليل العقود الإدارية الرقمية وشروط التوافق المعياري.

الفصل الرابع عشر

العقود الإدارية الرقمية وشروط التوافق المعياري لحماية البيانات

تُعدّ العقود الإدارية الأداة التعاقدية الأساسية لتنظيم العلاقة بين الإدارة والمطور أو المشغل، إلا أن طبيعتها التقليدية القائمة على الشروط العامة، والامتيازات

الإدارية، والمرونة في التعديل تواجه تحديات في ظل أنظمة معالجة بيانات معقدة، ومغلقة المصدر، أو ذاتية التطور. وينطلق هذا الفصل من إشكالية تعاقدية محورية مفادها أن استمرار تطبيق النماذج التعاقدية التقليدية دون تكييفها يُنتج غموضاً في تحديد المسؤول، ويُضعف آليات الضمان، ويعرقل إدارة المخاطر الرقمية بشكل فعال. وتحليلياً، يُبيّن الفصل أن العقد الإداري الرقمي يحتاج إلى شروط واضحة تشمل معايير الإفصاح، حدود الاستقلالية، آليات التحديث، مسؤولية الأمان السيبراني، معايير الاعتماد، شروط سحب الترخيص، آليات التعويض المشترك، وبنود المراجعة الدورية، مع ربط ذلك بضمانات المشروعية، وحقوق الدفاع، ومبدأ التناسب. ومنهجياً، يعتمد الفصل على تصميم نموذج تعاقدي متكامل، يشمل بنود التوافق المعياري، آليات التدقيق، عقوبات عدم الامتثال، شروط التحديث الآمن، وربط ذلك بآليات الطعن، والرقابة القضائية، والهيئات الرقابية المستقلة. ويربط الفصل بين فعالية العقد الرقمي وتطوير معايير تعاقدية موحدة، حيث لا يمكن فصل التوافق المعياري عن الإطار التنظيمي الواضح. ويخلص الفصل إلى أن العقود الإدارية الرقمية تحتاج إلى تكييف جذري لتواكب

تعقيد أنظمة البيانات، مما يمهد الطريق في الفصل التالي لتحليل دور الأخلاقيات التطبيقية في ضبط المعالجة الرقمية الإدارية.

الفصل الخامس عشر

دور الأخلاقيات التطبيقية في ضبط المعالجة الرقمية الإدارية للبيانات

تُعدّ الأخلاقيات التطبيقية إطاراً توجيهياً أساسياً لضمان توافق أنظمة المعالجة الرقمية مع القيم الإنسانية، وحقوق الإنسان، ومبادئ العدالة الإدارية، إلا أن طبيعتها غير الملزمة قانونياً تُنتج فجوة بين المبادئ الأخلاقية والالتزام القانوني الفعلي. وينطلق هذا الفصل من إشكالية تنظيمية محورية مفادها أن استمرار الفصل بين الأخلاقيات التطبيقية والإطار القانوني يُنتج تطبيقات رقمية قد تتعارض مع مبادئ المساواة، التناسب، الشفافة، وحقوق الدفاع، مما يهدّد مشروعية القرارات الإدارية الرقمية. وتحليلياً،

يُبيّن الفصل أن الأخلاقيات التطبيقية لا تكفي وحدها، بل تحتاج إلى دمج في الإطار القانوني من خلال معايير إلزامية تشمل منع التحيز، ضمان الشفافة المتدرجة، حماية الخصوصية، حدود الاستقلالية، آليات المراجعة الأخلاقية، وربط ذلك بالعقود الإدارية، الاعتماد الرسمي، والمسؤولية القانونية. ومنهجياً، يعتمد الفصل على تحليل المبادئ الأخلاقية المعتمدة دولياً، مع اقتراح نموذج دمج قانوني يربط الأخلاقيات بالتشريعات، اللوائح التنفيذية، عقود الاعتماد، معايير الرقابة، وآليات المساءلة القضائية، مع ضمانات الشفافة، والمراجعة المستقلة، والتحديث الدوري. ويربط الفصل بين دمج الأخلاقيات في القانون وتطوير معايير وطنية موحدة، حيث لا يمكن فصل التوجيه الأخلاقي عن الإلزام القانوني الفعال. ويخلص الفصل إلى أن الأخلاقيات التطبيقية تحتاج إلى تحويل من إطار توجيهي إلى معيار قانوني ملزم، مما يمهد الطريق في الفصل التالي لتحليل تأثير أنظمة الأرشفة الرقمية على مبدأ المساواة أمام المرفق العام.

الفصل السادس عشر

تأثير أنظمة الأرشفة الرقمية على مبدأ المساواة أمام المرفق العام

يُعدّ مبدأ المساواة أمام المرفق العام ركيزة أساسية في القانون الإداري، يضمن معاملة المواطنين على قدم المساواة في ظل نفس الظروف، إلا أن خوارزميات الأرشفة والتصنيف قد تُنتج تمييزاً غير مقصود ناتجاً عن تحيز البيانات، أو معايير تصميم غير متوازنة، أو تفاعل غير متوقع مع متغيرات اجتماعية أو ديموغرافية. وينطلق هذا الفصل من إشكالية دستورية وإدارية محورية مفادها أن استمرار تطبيق أنظمة أرشفة دون مراقبة تحيزية دقيقة يُنتج تمييزاً هيكلياً، ويُضعف ثقة المواطنين، ويهدّد مشروعية القرارات الإدارية الرقمية. وتحليلياً، يُبيّن الفصل أن المساواة في العصر الرقمي لا تقتصر على المعاملة الشكلية المتطابقة، بل تشمل ضمان التوافق المعياري، مراقبة التحيز الإحصائي، شفافة معايير التصنيف، آليات التصحيح الذاتي، وربط ذلك بمبادئ التناسب، والعدالة الإجرائية، وحقوق الدفاع الإداري. ومنهجياً، يعتمد الفصل على

تصميم إطار رقابي لمكافحة التحيز الرقمي، يشمل معايير التدقيق الدوري، مؤشرات الأداء التفاضلي، آليات الشكاوى المتخصصة، مراجعة البيانات التدريبية، وربط ذلك بآليات الطعن، التعويض، والعقوبات التصاعدية، مع ضمانات الشفافة والمساءلة. ويربط الفصل بين مكافحة التحيز وتطوير معايير وطنية موحدة، حيث لا يمكن فصل المساواة الرقمية عن الإطار التنظيمي الواضح. ويخلص الفصل إلى أن مبدأ المساواة يحتاج إلى تطوير جذري ليشمل الرقابة على التحيز الرقمي، مما يمهد الطريق في الفصل التالي لتحليل دور الحق في النسيان في تطوير الخدمة العامة الرقمية.

الفصل السابع عشر

دور الحق في النسيان الإداري في تطوير الخدمة العامة الرقمية

تُعدّ الخدمة العامة الرقمية مجالاً تطبيقياً أساسياً

لدمج أنظمة الأرشفة وحماية البيانات في الإدارة، حيث يُتوقع تحسين الكفاءة، تسريع الإجراءات، تقليل الأخطاء البشرية، وزيادة رضا المواطنين، إلا أن التطبيق غير المنضبط قد يُنتج تعقيداً إجرائياً، غموضاً في المسؤولية، وتراجعاً في الجودة إذا لم يُؤطّر قانونياً ومؤسسياً. وينطلق هذا الفصل من إشكالية تطبيقية محورية مفادها أن استمرار تبني أنظمة أرشفة في الخدمة العامة دون معايير واضحة، ومراقبة مستمرة، وضمانات حقوقية يُنتج خدمات رقمية غير موثوقة، ويُضعف الثقة، ويعرقل التحول الإداري الفعال.
وتحليلياً، يُبيّن الفصل أن الخدمة العامة الرقمية تحتاج إلى معايير تصميم واضحة تشمل سهولة الاستخدام، شفافة المعايير، حدود الاستقلالية، آليات الدعم البشري، معايير الأمان، وربط ذلك بحقوق المستخدم، آليات التظلم، والتعويض السريع عند الفشل. ومنهجياً، يعتمد الفصل على تصميم نموذج خدمة رقمية متكامل، يشمل مراحل التطوير، الاختبار، الاعتماد، التشغيل، المراجعة، والتحديث، مع ربط ذلك بضمانات الجودة، مؤشرات الأداء، آليات الشكاوى، والرقابة المستقلة، مع ضمانات الشفافة والمساءلة. ويربط الفصل بين فعالية الخدمة الرقمية وتطوير معايير

وطنية موحدة، حيث لا يمكن فصل التحول الرقمي عن الإطار التنظيمي الواضح. ويخلص الفصل إلى أن الخدمة العامة الرقمية تحتاج إلى تكييف جذري لتواكب تعقيد أنظمة البيانات، مما يمهد الطريق في الفصل التالي لتحليل تأثير الأرشفة الرقمية على الشفافة الإدارية ومكافحة الفساد.

الفصل الثامن عشر

تأثير الأرشفة الرقمية على الشفافة الإدارية ومكافحة الفساد

تُعدّ الشفافة الإدارية أداة أساسية في مكافحة الفساد، ضمان المساءلة، وبناء ثقة المواطنين، إلا أن تعقيد قواعد البيانات، إغلاق المصدر، وعدم قابلية التفسير الكامل قد يُنتج غموضاً تنظيمياً، يُضعف الرقابة، ويفتح أبواباً جديدة للانحراف الإداري إذا لم تُؤطّر قانونياً ومؤسسياً. وينطلق هذا الفصل من إشكالية حوكمية محورية مفادها أن استمرار تبني

أنظمة أرشفة دون معايير شفافة واضحة، ومراجعة مستقلة، وضمانات إفصاح يُنتج بيئة رقمية مغلقة، ويُضعف المساءلة، ويعرقل مكافحة الفساد الإداري المعاصر. وتحليلياً، يُبيّن الفصل أن الشفافة في العصر الرقمي لا تقتصر على نشر البيانات، بل تشمل الإفصاح المعياري، مراقبة الأكواد، تدقيق السجلات، مراجعة القرارات، وربط ذلك بمبادئ المساءلة، حقوق الدفاع، والرقابة القضائية الفعالة. ومنهجياً، يعتمد الفصل على تصميم إطار شفافة رقمية متكامل، يشمل معايير الإفصاح المتدرج، آليات التدقيق المستقل، سجلات القرارات القابلة للتتبع، مؤشرات الانحراف المعياري، وربط ذلك بآليات الطعن، العقوبات، والهيئات الرقابية، مع ضمانات الشفافة والمساءلة. ويربط الفصل بين الشفافة الرقمية ومكافحة الفساد بتطوير معايير وطنية موحدة، حيث لا يمكن فصل الشفافة عن الإطار التنظيمي الواضح. ويخلص الفصل إلى أن الشفافة الإدارية تحتاج إلى تطوير جذري ليشمل الرقابة على قواعد البيانات، مما يمهد الطريق في الفصل التالي لتحليل آفاق التشريع الإداري الرقمي في العصر القادم.

الفصل التاسع عشر

آفاق التشريع الإداري الرقمي في العصر القادم

يُعدّ التشريع الإداري الرقمي الإطار القانوني الأساسي لتنظيم استخدام أنظمة الأرشفة وحماية البيانات في الإدارة، ضمان المشروعية، وحماية الحقوق، إلا أن سرعة التطور التقني، وتعقيد الأنظمة، وتعدد الجهات المشاركة تُنتج تحديات تشريعية جسيمة تتطلب مرونة، تحديثاً مستمراً، وتكاملاً بين المعايير الوطنية والدولية. وينطلق هذا الفصل من إشكالية تشريعية محورية مفادها أن استمرار الاعتماد على تشريعات تقليدية غير مُعدّة للواقع الرقمي يُنتج فراغاً قانونياً، غموضاً تنظيمياً، وضعفاً في حماية الحقوق، مما يستلزم تشريعاً إدارياً رقمياً متكاملاً، مرناً، وقابلاً للتطوير المستمر. وتحليلياً، يُبيّن الفصل أن التشريع الإداري الرقمي يحتاج إلى معايير واضحة تشمل التعاريف القانونية، معايير الاعتماد، حدود الاستقلالية، آليات الإفصاح، مسؤوليات

المطور والمشغل، هيئات الرقابة المستقلة، آليات التعويض السريع، رقابة المشروعية الرقمية، وربط ذلك بمبادئ المشروعية، التناسب، وحقوق الدفاع الإداري. ومنهجياً، يعتمد الفصل على تصميم هيكل تشريعي متكامل، يشمل قانوناً إطارياً، لوائح تنفيذية، معايير فنية، آليات تحديث دوري، ربطة بالقضاء الإداري، والهيئات الرقابية، مع ضمانات الشفافة، والمساءلة العامة، والرقابة البرلمانية. ويربط الفصل بين فعالية التشريع الرقمي وتطوير معايير وطنية موحدة، حيث لا يمكن فصل التنظيم القانوني عن الإطار المؤسسي الواضح. ويخلص الفصل إلى أن التشريع الإداري الرقمي يحتاج إلى تكييف جذري ليشمل الحق في النسيان والبيانات البيومترية، مما يمهد الطريق في الفصل التالي للخاتمة التأسيسية والتوصيات النهائية.

الفصل العشرون

الخاتمة التأسيسية والتوصيات النهائية

يُختتم هذا المؤلف بتأكيد منهجي على أن الانتقال من النماذج الإدارية التقليدية إلى البيئة الرقمية القائمة على الأرشفة الذكية وحماية البيانات ليس تحولاً تقنياً عابراً، بل إعادة تعريف جذرية لمفهوم القرار الإداري، المسؤولية، المشروعية، والرقابة القضائية. إن الاعتراف بالحق في النسيان الإداري المشروط، وتطوير نظرية التقادم الرقمي، وإنشاء آليات حذف وتعتيم ذكية، وتطوير رقابة التوافق الرقمي، لا يعني التخلي عن مبادئ الدولة القانونية، بل تكييفها مع واقع العصر الرقمي، وحفظ التوازن الدقيق بين الكفاءة الإدارية، حماية الحقوق، واستمرارية المرفق العام. ولا يُقدّم هذا العمل كإغلاق للجدل الفقهي، بل كافتتاح لحوار نقدي عابر للتخصصات، قابل للاختبار، والتعديل، والتطوير، في ضوء المستجدات التقنية، القضائية، والمؤسسية. إن العالمية الحقيقية في القانون الإداري الرقمي لا تتحقق بالتجانس القسري، بل بالقدرة على احتواء التعددية التقنية ضمن إطار منهجي رصين يضمن الوحدة دون إلغاء الاختلاف، والاستمرارية دون الجمود. عسى أن يكون هذا المؤلف خطوة متواضعة، لكنها مؤطرة منهجياً، نحو نظام إداري رقمي أكثر عدلاً، أكثر شفافة، وأكثر قدرة على استيعاب تعقيد

العصر الرقمي بكل أطيافه. وتبقى الأسئلة مفتوحة، والحوار مستمراً، والقانون الإداري الحي هو ذلك الذي يجرؤ على التشكّل مع كل جيل جديد من التقنيات، والباحثين، والممارسين الذين يرفضون الانصياع للنماذج الجاهزة، ويبحثون في عمق الواقع الرقمي عن صيغ أكثر إنسانيةً للعدالة، والمساءلة، والخدمة العامة.

الورقة البحثية باللغة الإنجليزية

TITLE: THE RIGHT TO ADMINISTRATIVE OBLIVION AND BIOMETRIC DATA PROTECTION IN THE PUBLIC SPACE: TOWARDS REBALANCING DIGITAL TRANSPARENCY AND CONSTITUTIONAL PRIVACY

ABSTRACT: THIS WORK EXAMINES THE FUNDAMENTAL TRANSFORMATION IMPOSED BY THE RIGHT TO ADMINISTRATIVE OBLIVION ON

THE STRUCTURE OF PUBLIC RECORDS AND TRADITIONAL DATA PROTECTION THEORIES. IT DISCUSSES THE INADEQUACY OF ABSOLUTE ARCHIVING MODELS IN ACCOMMODATING THE PERMANENT NATURE OF BIOMETRIC DATA, AND PROPOSES THE THEORY OF DIGITAL ADMINISTRATIVE LIMITATION AS A NEW LEGAL FRAMEWORK BALANCING TRANSPARENCY AND ANTI-CORRUPTION WITH HUMAN DIGNITY AND PRIVACY. EMPLOYING A CRITICAL ANALYTICAL AND COMPARATIVE METHODOLOGY, INTEGRATING DIGITAL LAW PHILOSOPHY AND APPLIED ETHICS, IT PRESENTS A COMPREHENSIVE LEGISLATIVE AND JUDICIAL FRAMEWORK ENSURING CITIZEN PROTECTION, STIMULATING ADMINISTRATIVE INNOVATION, AND PRESERVING THE PRINCIPLES OF THE .RULE OF LAW IN THE DIGITAL AGE

KEYWORDS: ADMINISTRATIVE OBLIVION,

BIOMETRIC DATA, DIGITAL LIMITATION, ADMINISTRATIVE ARCHIVING, CONSTITUTIONAL PRIVACY, DIGITAL ERASURE .RIGHT, TRANSPARENCY-PRIVACY BALANCE

RESEARCH PROBLEM: HOW CAN PUBLIC ADMINISTRATION RECONCILE ITS LEGAL DUTY TO MAINTAIN DIGITAL ARCHIVES FOR TRANSPARENCY AND CORRUPTION PREVENTION WITH THE CITIZEN'S CONSTITUTIONAL RIGHT TO ERASE DIGITAL ADMINISTRATIVE FOOTPRINTS AND FORGETFULNESS AFTER THE PURPOSE IS FULFILLED? WHAT LEGAL SAFEGUARDS ARE NECESSARY TO PROTECT BIOMETRIC DATA FROM EXPLOITATION OR UNJUSTIFIED ?PERMANENT STORAGE

METHODOLOGY: CRITICAL ANALYTICAL

METHODOLOGY OF LEGISLATIVE TEXTS AND ADMINISTRATIVE-CONSTITUTIONAL RULINGS, ADVANCED COMPARATIVE METHODOLOGY COVERING EU, FRANCE, SOUTH KOREA, AND BRAZIL EXPERIENCES, AND AN INTERDISCIPLINARY METHODOLOGY INTEGRATING ADMINISTRATIVE LAW WITH DATA PHILOSOPHY, DIGITAL ETHICS, AND .HUMAN RIGHTS

FINDINGS: INAPPLICABILITY OF TRADITIONAL ARCHIVING LAWS TO BIOMETRIC DATA, NECESSITY OF ADOPTING CONDITIONAL DIGITAL ADMINISTRATIVE LIMITATION THEORY, VIABILITY OF DIGITAL REDACTION AS AN ALTERNATIVE TO ABSOLUTE ERASURE IN PUBLIC INTEREST CASES, AND URGENT NEED FOR INDEPENDENT REGULATORY BODIES .OVERSEEING THE LIFECYCLE OF VITAL DATA

CONCLUSION: TRANSITIONING TO AN ADMINISTRATIVE SYSTEM RECOGNIZING DIGITAL FORGETFULNESS IS NOT A RETREAT FROM TRANSPARENCY, BUT A CONSTITUTIONAL EVOLUTION PRESERVING HUMAN DIGNITY IN THE DIGITAL AGE, REQUIRING CLEAR LEGISLATION DEFINING STORAGE PERIODS, ERASURE CONDITIONS, OVERSIGHT MECHANISMS, AND EFFECTIVE JUDICIAL GUARANTEES PREVENTING TRANSITION TO PERMANENT ADMINISTRATIVE .SURVEILLANCE

الورقة البحثية باللغة الفرنسية

TITRE : LE DROIT A L'OUBLI ADMINISTRATIF ET LA PROTECTION DES DONNEES BIOMETRIQUES DANS L'ESPACE PUBLIC : VERS

UN REEQUILIBRAGE ENTRE TRANSPARENCE NUMERIQUE ET VIE PRIVEE CONSTITUTIONNELLE

RESUME : CE TRAVAIL EXAMINE LA TRANSFORMATION FONDAMENTALE IMPOSEE PAR LE DROIT A L'OUBLI ADMINISTRATIF SUR LA STRUCTURE DES ARCHIVES PUBLIQUES ET LES THEORIES TRADITIONNELLES DE PROTECTION DES DONNEES. IL DISCUTE DE L'INADEQUATION DES MODELES D'ARCHIVAGE ABSOLU POUR ACCUEILLIR LA NATURE PERMANENTE DES DONNEES BIOMETRIQUES, ET PROPOSE LA THEORIE DE LA LIMITATION NUMERIQUE ADMINISTRATIVE COMME NOUVEAU CADRE JURIDIQUE EQUILIBRANT TRANSPARENCE ET LUTTE CONTRE LA CORRUPTION AVEC LA DIGNITE HUMAINE ET LA VIE PRIVEE. UTILISANT UNE METHODOLOGIE ANALYTIQUE CRITIQUE ET

COMPAREE, INTEGRANT LA PHILOSOPHIE DU DROIT NUMERIQUE ET L'ETHIQUE APPLIQUEE, IL PRESENTE UN CADRE LEGISLATIF ET JUDICIAIRE COMPLET GARANTISSANT LA PROTECTION DES CITOYENS, STIMULANT L'INNOVATION ADMINISTRATIVE ET PRESERVANT LES PRINCIPES DE L'ETAT DE .DROIT A L'ERE NUMERIQUE

MOTS-CLES : OUBLI ADMINISTRATIF, DONNEES BIOMETRIQUES, LIMITATION NUMERIQUE, ARCHIVAGE ADMINISTRATIF, VIE PRIVEE CONSTITUTIONNELLE, DROIT A L'EFFACEMENT NUMERIQUE, EQUILIBRE TRANSPARENCE-VIE .PRIVEE

PROBLEMATIQUE : COMMENT L'ADMINISTRATION PUBLIQUE PEUT-ELLE CONCILIER SON DEVOIR LEGAL DE CONSERVER

LES ARCHIVES NUMERIQUES POUR LA TRANSPARENCE ET LA LUTTE CONTRE LA CORRUPTION AVEC LE DROIT CONSTITUTIONNEL DU CITOYEN D'EFFACER SES TRACES ADMINISTRATIVES NUMERIQUES ET D'OUBLIER APRES REALISATION DE L'OBJECTIF ? QUELLES GARANTIES JURIDIQUES SONT NECESSAIRES POUR PROTEGER LES DONNEES BIOMETRIQUES DE L'EXPLOITATION ? OU DU STOCKAGE PERMANENT INJUSTIFIE

METHODOLOGIE : METHODE ANALYTIQUE CRITIQUE DES TEXTES LEGISLATIFS ET JURISPRUDENCE ADMINISTRATIVE-CONSTITUTIONNELLE, METHODE COMPAREE AVANCEE COUVRANT LES EXPERIENCES UE, FRANCE, COREE DU SUD ET BRESIL, ET METHODE INTERDISCIPLINAIRE INTEGRANT LE DROIT ADMINISTRATIF AVEC LA PHILOSOPHIE DES DONNEES, L'ETHIQUE NUMERIQUE ET LES

.DROITS HUMAINS

RESULTATS : INAPPLICABILITE DES LOIS D'ARCHIVAGE TRADITIONNELLES AUX DONNEES BIOMETRIQUES, NECESSITE D'ADOPTER LA THEORIE DE LA LIMITATION NUMERIQUE ADMINISTRATIVE CONDITIONNELLE, VIABILITE DU MASQUAGE NUMERIQUE COMME ALTERNATIVE A L'EFFACEMENT ABSOLU DANS LES CAS D'INTERET PUBLIC, ET BESOIN URGENT D'ORGANISMES DE REGULATION INDEPENDANTS SURVEILLANT LE CYCLE DE VIE .DES DONNEES VITALES

CONCLUSION : LE PASSAGE VERS UN SYSTEME ADMINISTRATIF RECONNAISSANT L'OUBLI NUMERIQUE N'EST PAS UN RETRAIT DE LA TRANSPARENCE, MAIS UNE EVOLUTION

CONSTITUTIONNELLE PRESERVANT LA DIGNITE HUMAINE A L'ERE NUMERIQUE, EXIGEANT UNE LEGISLATION CLAIRE DEFINISSANT LES DELAIS DE STOCKAGE, LES CONDITIONS D'EFFACEMENT, LES MECANISMES DE CONTROLE, ET DES GARANTIES JUDICIAIRES EFFICACES EMPÊCHANT LA TRANSITION VERS UNE SURVEILLANCE ADMINISTRATIVE PERMANENTE.

تم بحمد الله وتوفيقه

المؤلف د. محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث، والمستشار، والخبير، والفقيه، والمؤلف القانوني، والمحاضر الدولي في القانون

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

يُمنع نهائياً الترجمة، أو النسخ، أو الاقتباس، أو الطبع،

أو النشر، أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف.

الطبعة الأولى 2026